حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الحركة النسائية الكويتية والمشاركة السياسية
(١٩٦٢– ١٩٩٤ م)

نوال خلف نعمة حبيب*

كلية الاداب والعلوم الأنسانية- جامعة الكويت
Alneamah.n.k@gmail.com

المستخلص

حملت الدراسة عنوان الحركة النسائية والمشاركة السياسية للمرأة (١٩٦٢-١٩٩٤م) وتناولت في القسم الأول منها محاولات الحركات النسائية النضال من أجل إقرار الحقوق النسائية في الكويت خاصة وأن تطبيق هذا الحق بالنسبة للمرأة كان في غاية الصعوبة؛ لأن المجتمع لم يتسع أفقه على النحو المأمول ليجعل المرأة تتولى هذه المهمة بالرغم من تأكيد الدستور الكويتي على المساواة في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة، ولم يحظ بالقبول من المجتمع كغيره من المطالب الأخرى التي تتعلق بالمرأة كالحق في التعليم أو العمل، والمشاركة الاجتماعية.

أما القسم الثاني وكان عنوانه "أدوات المرأة الكويتية لطرح قضية المشاركة السياسية " والذي استعرضت فيه الوسائل التي استخدمتها المرأة لطرح قضية حقوقها السياسية مثل المؤتمرات والتي جاءت في مقدمة الوسائل التي استخدمتها الحركة النسائية الكويتية لطرح قضاياها وكذلك الصحف والتي يرجع إليها الفضل في تحريك قضايا المرأة وتوهجها اجتماعيًّا وسياسيًّا، والمحاضرات والندوات، والتي استخدمتها الحركة النسائية في رفع صوتها عاليًا مطالبة بحقوقها السياسية، وبحقها الشرعي في الانتخاب والترشيح. ودورها في حشد الرأي العام العالمي بشكل عام والكويت بشكل خاص لتأييد حق المرأة الكويتية بالمساواة مع الرجل كما جاء بالشريعة والدستور.

أما القسم الثالث فقد حمل عنوان" المجتمع ومطلب الحركة النسائية بالحقوق السياسية للمرأة والذي قسمته الى جزئين، الأول وتناولت فيه موقف مجلس الأمة الذي يمثل السلطة التشريعية العليا في الكويت، والذي انقسم الى تيارين، الأول مؤيد لحق المرأة في أن تنتخب وتنتخب، وتيار محافظ وهو الرافض لهذا الحق، الأمر الذي مثل عقبة أمام إقرار هذا الحق لفترة طويلة.أما الجزء الثاني فتناولت فيه موقف السلطة التنفيذية من حقوق المرأة السياسية. وأخيرًا استعرضت القرار التاريخي للشيخ صباح الأحمد الذي أعطى للمرأة الكويتية حقوقها السياسية كاملة دون أي انتقاص لما لعبته من أدوار على مستوى العالم بصفة عامة، والكويت بصفة خاصة. وكيف استطاعت المرأة الكويتية الحصول على جميع مكتسباتها لتقوم بدورها كاملاً في المجتمع الكويتي.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، وبعد:

لم تحظ المرأة الكويتية كمثيلاتها في الوطن العربي بحقوقها إلا بعد فترة طويلة من النضال، وبقي تاريخ هذا الكفاح في وضع التهميش حتى قام بعض الباحثين في العقود الأخيرة بالاهتمام به ، لذلك استهدفت في هذا البحث دراسة نضال الحركة النسائية الكويتية من أجل ترسيخ مبدأ المشاركة السياسية للمرأة في الكويت، والتي امتدت زهاء الثلاثين سنة دراسة تاريخية طبقاً لمنهج البحث التاريخي.

يبدأ البحث بالقسم الأول وعنوانه "المرأة الكويتية والمشاركة السياسية" وفيه تناولت تاريخ المطالبات السياسية للمرأة الكويتية وأهم الأحداث التاريخية التي ترتبت على هذه المطالبات ، ثم جاء القسم الثاني والذي يحمل عنوان "أدوات المرأة الكويتية لطرح قضية المشاركة السياسية " والذي استعرضت فيه الوسائل التي استخدمتها المرأة لطرح قضية حقوقها السياسية مثل المؤتمرات والصحف والمحاضرات والندوات، أما القسم الثالث فقد حمل عنوان" المجتمع ومطلب الحركة النسائية بالحقوق السياسية للمرأة والذي قسمته الى جزئين، الأول وتناولت فيه موقف مجلس الأمة الذي يمثل السلطة التشريعية العليا في الكويت، والجزء الثاني وتناولت فيه موقف السلطة التنفيذية من حقوق المرأة السياسية. وأخيرًا استعرضت القرار التاريخي للشيخ صباح الأحمد الذي أعطى للمرأة الكويتية حقوقها السياسية كاملة دون أي انتقاص لما لعبته من أدوار على مستوى العالم بصفة عامة، والكويت بصفة خاصة.

وفي سبيل جمع المادة العلمية قمت بالعديد من الزيارات الميدانية لعدد من الشخصيات العامة المعروف عنها رأيها القاطع فيما يتعلق بواقع المرأة الكويتية خلال الفترة التي اهتمت الدراسة بفحصها، بالإضافة إلى زيارة المؤسسات العامة والخاصة بدولة الكويت، مثل: وزارة التربية، وزارة الإعلام، وزارة الخارجية، مكتبة مجلس الأمة، مكتبة مركز البحوث والدراسات الكويتية التابع لمجلس الوزراء، مكتب الاتحاد النسائي الكويتي و مراكز النسائية في الكويت ... " كما اعتمدت على العديد من المصادر الأصلية مثل : دستور دولة الكويت الصادر عام ١٩٦٢م. قانون الانتخاب الكويتي رقم ٣٥ لعام ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٢م في عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح. مضابط جلسات المجلس التأسيسي ومضابط مجلس الأمة وغيرهم. وأخيرًا وليس آخرًا الحمد لله تعالى الذي أمدني بعونه، وزادني من فضله، وحبب إليّ طلب العلم، وأعانني على ذلك، ووفقني لإنجاز هذا البحث.

الحركة النسائية والمشاركة السياسية للمرأة (١٩٦٢- ١٩٩٤م)

رغم اتجاه الدستور بعد الاستقلال إلى مساواة كل الكويتيين في الحقوق والواجبات فقد تأخرت المشاركة السياسية للمرأة، إلا أنه لم يذكر حق الانتخاب إلا في المادة (٨٠) [١]، والتي نصت على كيفية تكوين مجلس الأمة، وانتخاب أعضائه بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقًا للأحكام التي بينها قانون الانتخاب، والذي لم يقصره على جنس محدد. أما بالنسبة لحق الترشيح، فلم يرد ذكره صراحة، إلا أن المادة (٨٢)[٢]، والتي أوردت شروط عضو مجلس الأمة، لكن ديباجة الدستور ركزت على المساواة في الحقوق والواجبات. أما بالنسبة للحق الثالث من الحقوق السياسية والمتمثل في تولي المناصب السياسية الكبرى (الوزارة وعضوية البرلمان)، فقد اشترطت المادة (١٢٥) من الدستور

فيمن يُولى الوزارة ذات الشروط المنصوص عليها في المادة (٨٢) من الدستور. لهذا قصر قانون الانتخابات الكويتي الهيئة الناخبة لمجلس الأمة على الذكور دون الإناث.

من هذا المنطلق بدأت المرأة الكويتية تطالب منذ أوائل السبعينيات بحقوقها السياسية أسوة بالرجال، وكانت هذه المطالبات تأخذ الطابع المنظم من خلال الجمعيات النسائية، والتي أخذت تعقد الندوات والمؤتمرات، وتدعى إليها كبار القانونيين والمستشارين والمحامين للدفاع عن هذه الحقوق، وفي مراحل متقدمة وقف كثير من نواب البرلمان السابقين في صف هذه المطالب حتى أن كثيرًا من هؤلاء النواب ضمنوا برامجهم الانتخابية هذه المطالب، والسعي لتحقيقها[٣]. وقد واجهت هذه المطالب عدة عراقيل، منها قصور الوعي السياسي لدى المرأة، ونظرة المجتمع لها، ففي الوقت الذي أجاز فيه قانون الانتخاب في الكويت للرجل دون المرأة حق الانتخاب والترشيح، كانت هناك قوى رافضة لحق المرأة في المشاركة السياسية [٤]. ولعل هذا هو ما جعل الحركة النسائية الكويتية تهتم- في إطار المطالبة بحقوق المرأة السياسية- بتأهيل المرأة الكويتية لمعرفة حقوقها السياسية في الانتخاب والترشيح، وتقلد المراكز القيادية، وذلك من خلال توعيتها وحثها على المطالبة بحقوقها في الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الأمة، من خلال الندوات والمناقشات المفتوحة، وتضمين برامج محو الأمية مناهج لمحو الأمية الثقافية والسياسية للمرأة كي تكون أكثر استعدادًا لتفهم قضية المرأة في منحها كافة حقوقها السياسية [٥] .

كانت نورية السداني أول النساء من نادى بتحريك المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة، حيث بدأ تفكيرها في انتزاع هذه الحقوق في أوائل السبعينيات من القرن الماضي حين أقدمت على مناقشة الحقوق السياسية للمرأة الكويتية في المؤتمر النسائي الكويتي الأول الذي عقد في ١٥ ديسمبر١٩٧١م، والذي نظمته جمعية النهضة الأسرية ، حيث سربت فكرة الحقوق السياسية للمرأة إلى مناقشات المؤتمر، وفعلًا أسفر الاجتماع عما أرادته نورية السداني، وهو توعية المرأة الكويتية بضرورة المطالبة بحقها في الانتخاب والترشيح في مجلس الأمة، وشغل المناصب العامة. كل ذلك كان تمهيدًا لكتابة "الوثيقة التاريخية" التي طالبت فيها بهذه الحقوق بوصفها رئيسة ليوم المرأة العربية في الكويت[٦].

قامت بعدها برفع الوثيقة إلى مجلس الأمة باعتبارها رئيسة لأول جمعية نسائية في الكويت وهي (جمعية النهضة الأسرية)، وأكدت على أن التوصيات الواردة فيها تعبر عن رغبة كافة قطاعات المرأة الكويتية التي مثلتها مائة سيدة في ذلك المؤتمر، وبدوره رفع رئيس مجلس الأمة آنذاك (السيد/ خالد صالح الغنيم) [٧] مطالب مشاركة المرأة في انتخابات مجلس الأمة إلى لجنة العرائض والشكاوى بالمجلس في ٣ يناير ١٩٧٣م، واعتبرت مسألة طرح الموضوع على طاولة مجلس الأمة الكويتي خطوة لا بأس بها حتى وإن تعثرت [٨]. وقد أثار هذا الحدث التاريخي الجدل في مساحات واسعة من المجتمع الكويتي وفي وسائل الإعلام المختلفة الكويتية وغير الكويتية، فضلًا عن البعثات الإعلامية الغربية.

في عام ١٩٧٤م قامت نورية السداني بإلقاء محاضرة في معهد الثقافة العمالية التابع للاتحاد العام لعمال الكويت وموضوعها" الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة الكويتية"، تحدثت فيها عن نتائج طرح موضوع حقوق المرأة السياسية على مجلس الأمة عام ١٩٧٣م، لإثارة الموضوع على الصعيد الرسمي والشعبي، كما أكدت نورية على أن الأغلبية العظمى من نساء الكويت حتى عام ١٩٧٤م لسن على درجة من الوعي بحقوقهن، لسلبية أجهزة الإعلام الرسمية والشعبية في توعية المرأة بحقوقها السياسية، كما طالبت النقابات بضرورة توعية المرأة بحقوقها السياسية من خلال تشجيع المرأة العاملة على الانتساب لهذه النقابات، وحثها على معرفة دورها وواجبها تجاهها" [٩].

كذلك كانت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ترى ضرورة انتزاع المرأة لحقوقها السياسية المتمثلة بحقها في الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة، وذلك من خلال الكلمة التي ألقتها السيدة لولوة القطامي في مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي في برلين في أكتوبر من عام ١٩٧٥م، حيث ذهبت إلى" أن الدستور الكويتي لم يقصر حق الانتخاب على الذكور دون الإناث، فقد وردت نصوصه عامة في منطوقها،". وفي أبريل من نفس العام عقدت الجمعية الثقافية المؤتمر الإقليمي الأول للمرأة في الخليج والجزيرة العربية تحت شعار" دراسات عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي" لمطالبة أعضاء مجلس الأمة بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب ليُسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقوقها السياسية والدستورية. (١٠)

وفي مطلع الثمانينيات أخذت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية على عاتقها قضية حقوق المرأة السياسية رغم ضبابية موقفها في بادئ الأمر، وذلك عندما سعت مجموعة من عضوات الجمعية للاستماع إلى الندوات الانتخابية التي تبث على المذياع (FM) وهن في سياراتهن خارج المراكز الانتخابية أثناء الحملات الانتخابية لمجلس الأمة عام ١٩٨١م (١١) .وتحديداً في عام ١٩٨٢م قامت مجموعة من عضوات الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية بمحاولة للتسجيل في جداول القيد عندما توجهت مجموعة من النساء إلى مختارية الشامية، ولكن طلبهن قوبل بالرفض، فتابعت النساء تلك الانتخابات من خلال بث ما يدور داخل المقار الانتخابية عبر شاشات تليفزيونية في أماكن خصصت للنساء. وعندما قدم عضو مجلس الأمة أحمد الطخيم مشروعًا بقانون لمنح المرأة الكويتية الحق في الانتخاب في ١٩/١/ ١٩٨٢م، وتمت مناقشة هذا الاقتراح في مجلس الأمة، قامت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية بفتح مقرها للسيدات لتسجيل اعتراضاتهن على سقوط الاقتراح بمجلس الأمة (١٢)، ورُفعت مذكرة بذلك إلى المجلس بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٨٢م(١٣) - وكان رئيسه وقتها محمد يوسف العدساني- جاء فيها إن" نساء الكويت ترفع لسعادتكم احتجاجهن لرفض مجلسكم الموقر بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٢/١/١٩م مشروع منح المرأة الكويتية حق الانتخاب، والذي يتنافى مع دور المرأة الكويتية ومكانتها المرموقة التي وصلت إليها،.... "، وبينت في المذكرة اعتراض نساء الكويت على الأسلوب الذي عولج به الموضوع أثناء نظره أمام المجلس، وطالبت بإعادة طرح الموضوع من جديد، ومعالجته بموضوعية.

وأثناء إعادة طرح الموضوع مرة أخرى في مجلس الأمة عام ١٩٨٢م احتلت بعض النساء المطالبات بالحقوق السياسية مقاعد الحضور في قاعة المجلس في تظاهرة احتجاج جماعية لقرار رفض منح المرأة حقوقها السياسية في الجلسات السابقة، حيث توجهت مجموعة من نساء الكويت إلى مبنى مجلس الأمة بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٨٢م، وطالبت المشاركات في التظاهرة بفتح المجلس ملف المرأة، وأن يعيد المجلس من جديد مناقشة موضوع منحها حقوقها السياسية، لكن الآمال النسائية خابت بتجاهل النواب" الحضور النسائي المكثف"، وبدلًا من أن يبحثوا حقوق المرأة السياسية ناقشوا قانون" إجهاض المرأة"، ولم يشر رئيس المجلس من قريب أو بعيد إلى برقية الاحتجاج التي قدمتها الجمعية الثقافية الاجتماعية التي تطالب بإعادة النظر في حقوق المرأة لاسيما تلك التي تتعلق بحق الانتخاب(١٤). وفي فبراير ١٩٨٤م تقدم أحد أعضاء مجلس الأمة بمشروع يقضي بأن يقتصر حق الانتخاب في الجمعيات التعاونية على الرجال فقط، وقد تزامن هذا الحدث مع انتخابات مجلس الأمة، فقام عدد من السيدات- عضوات الجمعية الثقافية- على إثر ذلك باقتحام مراكز قيد الناخبين في بعض مناطق الكويت مثل (مشرف، شرق ...وغيرهما)، ولكن اللجان رفضت تسجيلهن في سجلات الناخبين، فتوجهن إلى لجنة الانتخابات بمخفر

منطقة الضاحية، وعندها تقدمن بالطعن في المخفر مطالبات المخفر بإحالة الطعن إلى المحكمة الكلية، وقد أخفقت جميع تلك المحاولات [١٥].

وفي عام ١٩٨٥ تقدمت الجمعية الثقافية ببيان موجه إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الأمة، وعدد من جمعيات النفع العام بالكويت لحث مجلس الأمة على تطبيق العدالة بإقرار حق الترشيح والانتخاب للمرأة، ومناشدة مجلس الأمة في تشكيله الجديد بفتح باب جديد أمام المرأة لكي تساهم في خدمة بلدها، وفي عام ١٩٨٦م شاركت المرأة الكويتية في التجمعات الاحتجاجية التي طالبت بعودة الحياة البرلمانية إثر حل مجلس الأمة [١٦].

وبعد أن نالت الكويت حريتها عقب الاحتلال العراقي، حاولت الحركة النسائية استعادة مطالباتها بحقوقها السياسية، فنشطت خلال عامي (١٩٩٢، ١٩٩٤م) مجموعة نسائية في محاولة التسجيل في المراكز الانتخابية، وتقديم عرائض لمجلس الأمة ولوزير الداخلية، والحرص على حضور جلسات المجلس. كما نظمت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية مؤتمرًا لمناقشة حقوق المرأة السياسية [١٧]. كذلك شارك عدد من عضوات الجمعية في مظاهرة نسائية أمام المقار الانتخابية عام (١٩٩٤م)، وحينما قوبل طلبهن بالرفض أصرت النساء على أن يكون الرفض كتابيًّا من أجل تقديمه إلى المحكمة الدستورية. [١٨]ولم ينته عام ١٩٩٤م حتى أصدرت الجمعية بيانًا بمناسبة الاحتفال "بيوم المرأة العالمي"، أكدت فيه إصرارها على الدفاع عن حق المرأة في المشاركة في صنع القرار السياسي، وكذلك حقها الدستوري في الانتخاب والترشيح [١٩].

كذلك اهتم نادي الفتاة بالقضية حتى أنه في شهر مايو من عام ١٩٧٧م التقت خمس نساء كويتيات وهن (د. نورة الفلاح، د. بدرية العوضي، ونجاة السلطان، ونجيبة جمعة، ونورية السداني) من أجل الإعداد لأول وثيقة نسائية كويتية تدعم بتوقيعات النساء، وتكشف عن وجهة نظر المرأة الكويتية في حقوقها السياسية، وبعد خمسة اجتماعات- من مايو ١٩٧٧ إلى يونيو ١٩٧٧م- انتهت إلى الوثيقة التي تضمنت وجهة نظر نساء الكويت في المطالبة بحقوقهن السياسية، ووقعت عليها ثلاثمائة وخمس وتسعون امرأة كويتية، وتبنتها بعض الجمعيات النسائية الكويتية،وتم رفعها لسمو ولي العهد آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢م. [٢٠]

وفي عام ١٩٩١م طالب نادي الفتاة بالحقوق السياسية للمرأة حين تقدمت ثلاثة عناصر نسائية من أعضائه- فاطمة حسين، والدكتورة رشا الصباح، وفاطمة العيسى- بطلب إلى اللجنة القانونية والتشريعية بالمجلس الوطني في الاجتماع الذي انعقد بتاريخ ١٩٩١/١١/٢٧م لإصدار تشريع يعطي المرأة الحق في الترشيح والانتخاب، وذلك استنادًا إلى مواد الدستور التي أكدت على أن" المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات". وفي المقابل عارض رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي آنذاك- عبد الله علي المطوع- مشاركة المرأة الكويتية في الانتخاب والترشيح، وقد استند في آرائه إلى الفتوى الصادرة من قبل وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية عام ١٩٨٥م القاضية بعدم إعطاء حق الولاية للمرأة، وكان رئيس اللجنة القانونية والتشريعية آنذاك عبد العزيز العسعوسي وبقية الأعضاء يستمعون إلى وجهات النظر في اجتماع عقدته اللجنة في المجلس الوطني، وكانت الآراء والتوجهات متنوعة ما بين رفض هذا الموضوع وتأجيله [٢١].

*** أدوات المرأة الكويتية لطرح قضية المشاركة السياسية:**

استخدمت الحركة النسائية في الكويت أدوات متعددة لطرح قضية حقوقها السياسية، منها تنظيم المؤتمرات والمشاركة فيها، واستخدام الصحف والمحاضرات والندوات.... وغيرها.

أ- المؤتمرات:

جاءت المؤتمرات في مقدمة الوسائل التي استخدمتها الحركة النسائية الكويتية لطرح قضاياها بما فيها قضية المشاركة السياسية للمرأة.

ففي ١٥ ديسمبر ١٩٧١م عقد" المؤتمر النسائي الكويتي الأول"، والذي انبثقت منه لجنتان؛ عرفت إحداهما بلجنة قضايا المرأة، وعرفت الأخرى باللجنة الاجتماعية، وخرج المؤتمر بأول عريضة تطالب بحقوق المرأة الكويتية،[٢٢]بما فيها حق المشاركة السياسية، حيث طالبت بالمساواة بين الرجل والمرأة في جميع ميادين العمل [٢٣] . كذلك توصلت اللجنة الاجتماعية للمؤتمر إلى توصيات تتعلق بالحد من ظاهرة تعدد الزوجات للرجل التي انتشرت في فترة الستينيات بالمجتمع الكويتي، ووضعت هذه المطالب مع مطالب المرأة بحقوقها السياسية من انتخاب وترشيح وشغل الوظائف والمناصب العامة في عريضة قدمتها جمعية النهضة الأسرية لمجلس الأمة الكويتي لمناقشتها جميعًا[(٢٤)]

وبدعوة من جمعية النهضة الأسرية عقد المؤتمر النسائي الكويتي الثاني في ٢٣ مارس ١٩٧٥م تحت عنوان" واجبات وحقوق المرأة الكويتية في ظل التنمية الشاملة"، وشارك فيه ممثلو قطاعات المجتمع من الجنسين، وقد ضم ١٥ خبيرًا من مختلف التخصصات، و ٨٧ مشتركًا في لجانه، و ٢٠٠ مراقب، كما حضره ٥٠٠ شخص، وكان أبرز ما خرج به المؤتمر هو المطالبة بمشاركة المرأة في المجال السياسي ومجالس الأحياء الشعبية،كما طالب المؤتمر الحكومة والنواب بضرورة الوقوف بجانب المرأة في منحها حقوقها السياسية التي أقرها الإسلام ، وأيدها الدستور الكويتي أسوة بالرجل، وشكلت لجنة لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر[٢٥].

وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي نظمت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية مؤتمرها الأول حول" دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية" في الفترة ما بين ١١ إلى ١٣ أبريل ١٩٩٤م بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وقد عقد المؤتمر تحت شعار" نحو رفع الوعي القانوني لدى المرأة"، وشارك في الإعداد له أكثرمن ٣٥ عضوة،وقد أوصى بضرورة الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة من خلال إقرار حقها الدستوري في الانتخاب والترشيح، والتأكيد على ضرورة إتاحة الفرص لها لتولي المناصب القيادية في مختلف إدارات الدولة وأجهزتها استنادًا إلى مؤهلاتها وقدراتها باعتبار الكفاءة هي المعيار الأساسي لتولي تلك المناصب، والعمل على إيجاد الظروف المناسبة لتيسير مشاركة المرأة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأمين الشروط اللازمة لتوسيع قاعدة المشاركة الكاملة لها، هذا فضلًا عن السماح لها بالانخراط في سلك النيابة العامة والقضاء في ظل التقدم الذي أحرزته في مجال الدراسات القانونية، والعمل في مهنة المحاماة والاستشارات القانونية[٢٦].

ب- الصحف:

يرجع الفضل للصحافة في تحريك قضايا المرأة وتوهجها اجتماعيًّا وسياسيًّا منذعام ١٩٧٣م، حيث أثارت الصحف الكثير من العقول للتفكير الجدي في معالجة هذه القضية ، كما توافدت كثيرمن الهيئات الإعلامية العربية والعالمية إلى الكويت لتغطية الحدث، حيث أشارت الصحف المحلية والعربية ومنها مجلة" آخر ساعة" [٢٧]والمجلات العالمية في مقالاتها إلى أهمية هذه المذكرة التي رفعت إلى مجلس الأمة، والدور الريادي الذي قامت به نورية السداني رئيسة جمعية النهضة لعرضها على مجلس الأمة. وقد سلطت الصحافة المحلية الضوء على المذكرة، ورأت أنها أثارت قضية دولية اختلف عليها الرأي العام الكويتي بين مؤيد يبارك مطالبة المرأة بحقوقها، ومعارض يسلط سهام نقده الجارحة،

وراحت تترقب ردود مجلس الأمة على الوثيقة [٢٨]،كما وفد إلى الكويت مندوبون عن بعض التليفزيونات الغربية التي أجرت العديد من المقابلات، وعن بعض الصحف الأجنبية كجريدة" الإيكونمست" الإنجليزية، و" الإخاء"الإيرانية [٢٩].

وفي عام ١٩٨٢م برزت عدة أقلام صحفية اهتمت بقضايا المرأة إثر تقديم أحمد الطخيم- العضو بمجلس الأمة- مشروعًا لتعديل القانون، ومنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية، ، ومنها قضية المشاركة السياسية لها، وعندما رفض المجلس هذا المقترح في ١٩ يناير ١٩٨٢م تناولت الصحف الكويتية القضية في اليوم التالي، وشرعت في مناقشتها، حيث نشرت جريدة "الأنباء" مقالًا بعنوان" المرأة تخسر معركتها في مجلس الأمة، فالأكثرية ترفض منحها حق الانتخاب، حيث عارضه ١٧ عضوًا، في حين أيده ٧ أعضاء"، وفي مقالة بذات ونفس العدد وتحت عنوان" نسأل لعلنا نفهم" استغربت الصحيفة رفض المجلس الاقتراح خصوصًا أن قانون الانتخاب مناقض للدستور، وفي اليوم التالي كتب (ابن الوطن) في جريدة الوطن مقالة بعنوان" حقائق موقف الحكومة من حق المرأة في الانتخاب"، وأيضًا في زاوية (مناظر) كتب جاسم المطوع مدافعًا" إن جريدة الوطن هي أول من تصدى للدفاع عن هذه القضية منذ يومها الأول" [٣٠].

وفي يوم ٢١ يناير من عام ١٩٨٢م نشر بيان آخر في" الأنباء" و" القبس" يوم ٢٢ يناير باسم" فريق من أجل المرأة" تحت عنوان" هذا المجلس لا يمثلنا" أعلن فيه عدم الاعتراف بالقرار الذي صدر عن مجلس الأمة لأنه يتعارض مع الدستور، كما أبرزت صحيفة الوطن في صفحتها الأولى مقالة بعنوان" مجلس الأمة يرفض منح المرأة حق الانتخاب.. والمتدينون اتخذوا موقف الحكومة من المناقشات وصوتوا ضد المشروع"[٣١]، وما لبث الموقف بعد هذين اليومين أن اشتعل إعلاميًّا؛ ففي يوم ٢٤ يناير ١٩٨٢م كتبت" د. بدرية العوضي" مقالًا في جريدتي الأنباء والوطن تحت عنوان" المرأة بين حياد الحكومة وموقف نواب نصف الشعب"، وفي يوم ٢٤ يناير أيضًا كتبت" نورية السداني" مقالة في السياسة بعنوان" حتى لا تنتهي قضية الحقوق السياسية للمرأة الكويتية بتبادل فناجين الشاي والقهوة وتطييب الخواطر". وفي شهر فبرايرو بالتحديد يوم ٢ فبراير كتبت" نادية كمال" تحت زاوية" محررة" أيضًا مقالات بتواريخ ٢٩ يناير و١ و٥ فبراير لعام ١٩٨٢م، وتحت ذات الزاوية كتبت" شوقية الزاهر" يوم ٣ فبراير في الأنباء بعنوان" حقوق المرأة السياسية"، وفي يوم ٢٨ مارس كتبت" د. بدرية العوضي" في الوطن تحت عنوان" دعوة لمكافحة التمييز ضد المرأة"[٣٢] .

كذلك نشرت بدرية العوضي بتاريخ ١٩٩١/١١/٣٠م مقالًا بعنوان" هل أهدر قانون الانتخابات نصوص الدستور الكويتي" استعرضت فيه أحكام الدستور، وما نصت عليه المادة الأولى من قانون الانتخاب، فذهبت إلى أنه" على اللجنة التشريعية والقانونية في المجلس الوطني- وعلى رأسها رجال القانون- أن يناقشوا دستورية المادة الأولى من قانون الانتخاب. وإذا كانت النية جادة لدى المسئولين بأحقية المرأة الكويتية في حماية حقوقها، فإن عليها إحالة الموضوع للجهة المختصة وهي المحكمة الدستورية في الكويت وفقًا للمادة (١٧٣) من الدستور" والذي يعطي الحكومة وذوي الشأن حق الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح" لتحديد مدى دستورية المادة الأولى من قانون الانتخابات من عدمه للوصول إلى القرار الصحيح دون مزايدات سياسية أو اجتماعية تكون ضحيتها المرأة الكويتية وحقوقها السياسية " [٣٣].

ج- المحاضرات والندوات:

كذلك كانت المحاضرات والندوات وسيلة من الوسائل التي استخدمتها الحركة النسائية في رفع صوتها عاليًا مطالبة بحقوقها السياسية، وبحقها الشرعي في الانتخاب والترشيح.

ففي مارس ١٩٧٣م ألقت نورية السداني محاضرة في قاعة" الوست هول" بالجامعة الأمريكية في بيروت ذهبت فيها إلى أن المرأة الكويتية نالت أعلى درجات العلم، ونالت الكثير من الخبرة بالشئون الحياتية، وتشارك مشاركة فعالة في التنظيمات الشعبية الاجتماعية داخل الكويت، والتنظيمات الطلابية داخل الكويت وخارجها"[٣٤]. ولكنها لا زالت مهضومة الحقوق، ومحرومة من الحقوق السياسية كحق الانتخاب والترشيح، والمشاركة بفاعلية في أي مجالس إدارة، ومن الانخراط في السلك الدبلوماسي.

وفي ٨ فبرايرمن عام ١٩٨٢م عقد نادي الفتاة حوارًا مفتوحًا مع أعضاء من مجلس الأمة وهم "جاسم الخرافي ود. ناصر صرخوه ود. خالد الوسمي"، وقد أدارت الحوار د. بدرية العوضي، وقام د. عثمان عبد الملك الصالح أستاذ القانون الدستوري بجامعة الكويت بالتعقيب عليه، وكان محور النقاش يدورحول حقوق المرأة السياسية. كذلك عُقد في ١٠ فبراير من عام ١٩٨٢م بنادي الفتاة اجتماع بهدف تشكيل لجنة وطنية لمتابعة حقوق المرأة، وقد دعيت نورية السداني للمشاركة في هذه اللجنة، وبعد المناقشة تم الاتفاق على الخطوط العريضة لعمل اللجنة، وعُقد اجتماع آخر لها، إلا أن هذه اللجنة لم تنعقد مرة أخرى بعد هذين الاجتماعين، الأمر الذي عزز فكرة سلبية الجمعيات النسائية في متابعة حقوق المرأة الكويتية[٣٥]. وقبل انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٩٢م بفترة قصيرة عقدت معظم المنظمات النسائية ندوة سياسية طالبت فيها المرأة الكويتية بحقها في المشاركة السياسية، وقد أيد عدد من المرشحين لعضوية مجلس الأمة لعام ١٩٩٢م الحق السياسي للمرأة الكويتية، مؤكدين على أن لديها الوعي الكافي للدفاع عن حقوقها، وأن مشاركتها ضرورية باعتبارها عنصرًا فعالًا بالمجتمع[٣٦].

كان تجاهل حق المرأة الكويتية في المشاركة السياسية يزيدها إصرارًا على هذا الحق لا سيما بعد أن كرس مجلس الأمة مرة أخرى مبدأ التمييز ضدها، ورأى إبعادها عن المشاركة السياسية بحجة حمايتها، حيث اتجهت إلى تكتيل الجمعيات النسائية، وكونت اتحاد الجمعيات النسائية الكويتية، والذي تم إشهاره بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٥م، ويتألف من (الجمعية الكويتية التطوعية النسائية لخدمة المجتمع، جمعية بيادر السلام بالتعاون مع اللجنة النسائية في جمعية الإصلاح الاجتماعي)، كما اتجهت حوالي (١٤) جمعية من جمعيات النفع العام إلى إنشاء لجنة قضايا المرأة، لمناقشة القضايا التي تهم المرأة بشكل عام، هذا في الوقت الذي اتجهت فيه الجمعية الثقافية النسائية التي يرجع تأسيسها إلى بداية السبعينيات إلى تجاوز نشاطها كجمعية خيرية، وتحولت إلى داعية نشطة للحقوق السياسية للمرأة منذ عام ١٩٩٣م [٣٧] هذا وقد قامت مجموعة من العضوات بمظاهرة نسائية أمام المقار الانتخابية عام ١٩٩٤م بعد أن رفض طلبهن بإدراج أسمائهن في جداول الناخبين.

***المجتمع ومطلب الحركة النسائية بالحقوق السياسية للمرأة**

بينما كانت الحركة النسائية الكويتية تسعى لإقرار حق المرأة الكويتية في المشاركة السياسية، وهيأت المرأة والمجتمع لتفعيل هذا الحق، ظل التيار المحافظ والرافض لهذا الحق، وكذلك حقوق المرأة الأخرى يمثل عقبة أمام إقرار هذا الحق لفترة طويلة.

أولًا: السلطة التشريعية وحقوق المرأة السياسية

بدأ طرح قضية المرأة في مجلس الأمة منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين عندما قدم مجموعة من نواب الشعب أول برنامج للعمل الوطني في الكويت وركز فيه على إعطاء المرأة حقوقها السياسية كاملة، وذلك في ديسمبر من عام ١٩٧٠م، وخاضوا بموجبه الانتخابات لمجلس الأمة للدورة ١٩٧١- ١٩٧٥م.

ثم رفعت الناشطة نُورية السداني مطلب المشاركة السياسية للمرأة الكويتية إلى مجلس الأمة من خلال المذكرة التي حملت توصيات المؤتمر النسائي الكويتي الأول الذي عقد في عام ١٩٧١م، وأحال رئيس مجلس الأمة تلك المذكرة بتاريخ ٣ يناير ١٩٧٢م إلى لجنة الشكاوى والعرائض، والتي وافقت على التوصيات الواردة فيها لاسيما الاعتراف بحق المرأة في المشاركة في العملية السياسية، وطلبت من المجلس إقرارها. وقد حضرت نورية السداني وزميلاتها هذه المناقشات، التي جرت في دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثالث، والتي بدأت في أولى جلساتها [٣٨] بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤م وتحمل رقم (٣١٨)، والجلسة (٣٢٠) بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١م، والجلسة رقم (٣٢١) بتاريخ ١٩٧٣/١٢/8م[٣٩] وبعد مناقشة المجلس للمذكرة قرر رفضها .

وقد انقسم أعضاء مجلس الأمة حول مطلب المشاركة السياسية للمرأة بين معارض وهو الاتجاه الإسلامي الذي اعتبر دخول المرأة في المعترك السياسي يتنافى مع الشريعة الإسلامية، و مع العادات والتقاليد الاجتماعية في المجتمع الكويتي، مستنداً على فتوى من أحد كبار علماء الأزهرفي مصر عام (١٩٥٢م) الشيخ حسين مخلوف، والذي أفتى بعدم جواز خوض المرأة غمار الانتخابات حماية لأنوثتها الطاهرة من العبث والعدوان[٤٠]، ومن أبرز أعضاء هذا الاتجاه العضو (يوسف الرفاعي) الذي كان يمثل التيار الديني المستتر، والذي أعتبر وجود الجمعيات النسائية مظهرمن مظاهر العنوسة[٤١]

كذلك كان العضو إبراهيم خريبط من أنصار هذا الاتجاه، والذي اعتبرها مفسدة للمرأة حتى أنه ذهب إلى أنه" من المؤسف أن يكون في هذا البلد إعلان صارخ ضد شريعة الله، وضد شريعة محمد بن عبد الله، وضد الكتاب والسنة " وأيدهم العضو فلاح الجحرف بدعوى حفظ عادات وتقاليد المجتمع الكويتي، وطالب بعدم الاستمرار في مناقشة العريضة؛ وذلك لعدم دستوريتها، وقد بنى الجحرف رأيه على حديث شريف" أمركم بيد نسائكم فبطن الدنيا خير لكم من ظهرها"، وذهب إلى أن العريضة المقدمة لا تمثل إلا رأي أقلية من نساء الكويت، وأن ما نريده هو أن تعرف الفتاة الكويتية من الذي يقف معها، ويهدف إلى صون حياتها، ومن الذي يهدف إلى عكس ذلك"[٤٢].

أما العضو أحمد الموسوي فذهب إلى أن هذه المطالب سابقة لأوانها؛ لأن هناك من يطعن في انتخاب الرجال في كثيرمن الأحيان، فكيف الأمربالنسبة للمرأة. أماعن المطالبة بمساواة المرأة بالرجل في جميع ميادين العمل، وضرورة إتاحة الفرص أمامها للترقي والوصول إلى المراكز الإدارية العليا أسوة بالرجل بينما كان العضو أحمد الخطيب يرى أن دور المرأة الأساسي يكمن في البيت" [٤٣]أما العضو فالح الصويلح فقد أعلن انسحابه من الجلسة، وقال بأنه ليس مستعدًّا لمناقشة هذه العريضة". أما العضو عباس مناور فذهب إلى أن" البنات بناتنا وأخواتنا وأعراضنا، ولهن حق علينا، ونعتز بهن، وكرامتهن كرامتنا، ولكن مطالبة المرأة بحق ممارسة الانتخاب غير المشروط غير شرعي، وكل شيء يعارض الشريعة الإسلامية ويخالف الإسلام لا أقبل به، ولا أوافق عليه ما حييت، أما حقوق المرأة في حدود الشرع وفي حدود العادات والتقاليد فأنا موافق عليها" [٤٤] .

أما الاتجاه المؤيد لحق المرأة فقد ضم مجموعة المستنيرين والمثقفين، وأكد أصحاب هذا الاتجاه على أن" الإسلام لا يرضى بعدم المساواة، وأن الذين يعارضون مساواة المرأة

بالرجل في حق الانتخاب والترشيح وشغل المناصب العامة باسم الدين فإن الدين منهم براء؛ ولكن لسوء الحظ لم تكن لأنصار هذا الاتجاه آراء مقنعة، أو أسانيد علمية تؤيد وجهات نظرهم أو أي فتوى شرعية دقيقة. ومن أبرز مناصري هذا الاتجاه العضو سالم المرزوق الذي ذهب إيمانًا منه بحق المرأة في الانتخاب إلى أن" للمرأة حقها في الحياة، وفي أن تقرر من يمثلها صيانة لمستقبلها، ولا يمكن أن تكتمل الديمقراطية دون أن يكون للمرأة حق في أن تنتخب من يمثلها، نحن الآن نمثل نصف الأمة فقط[٤٥]. أما العضو سامي المنيس فقد بين العريضة التي رفعت للمجلس بمطالب المرأة الكويتية، وتقرير" يوثانت" سكرتيرعام الأمم المتحدة السابق حول حقوق المرأة، وذكر التقرير الذي أكد على أن هناك (سبعة بلدان في العالم لا تتمتع فيها المرأة بحقها في التصويت منها الكويت) ،" كما أقر أن المرأة نصف المجتمع، وهي جزء مكمل للرجل". أما العضو عبد الله النيباري فأكد على حقوق المرأة، وانتهى إلى أن المسألة مسألة صراع، والصراع ليس فقط حول حقوق المرأة، وإنما حول موضوع المساواة في المجتمع، وإلغاء التمييزات والفوارق مهما كانت هذه الفوارق [٤٦].

أما العضو عبد العزيز المساعيد فقد أكد على تأييده لحقوق المرأة السياسية فقال:" نحن موافقون على الاختلاط ،وعلى جميع حقوق المرأة، والموضوع انتهى ولا يحتاج إلى مناقشة"[٤٧].أما العضو عبد اللطيف الكاظمي فذهب إلى أنه بالنسبة للعريضة المقدمة بشرط الانتخاب للمرأة، وحقها في هذا الانتخاب والترشيح" فأنا أرى أن المرأة نصف الأمة، ويجب أن تُعطى هذا الحق بدون تأخير" [٤٨].

وفي ١٥ فبراير ١٩٧٥م تقدم النواب" جاسم القطامي، وراشد الفرحان، وسالم المرزوق، وعلي الحبشي" بأول مشروع قانون مفصل يعطي النساء جميعًا حقوقهن السياسية كاملة، وكانت تلك أول مطالبة برلمانية جماعية بحقوق المرأة السياسية من أجل ترسيخ الديمقراطية، وتوسيع قاعدتها، ولكن شاءت الأقدار أن يحل المجلس قبل مناقشة المشروع الذي تضمن اقتراح قانون بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب الكويتي رقم (٣٥ لسنة ١٩٦٢م)، والمطالبة بمنح المرأة حقوقها السياسية كاملة [٤٩].

وفي الدورة البرلمانية لبرلمان عام ١٩٨٢م قدم النائب أحمد الطخيم مشروع قانون بتعديل مادتين من مواد قانون الانتخاب رقم (١٩٦٢/٣٥) هما المادة (١) والمادة (١٩) ، وذهب نص التعديل للمادة (١) إلى أن" لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب". ونص تعديل المادة (١٩) على أنه" يشترط لمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة أن يكون من الذكور، وأن يكون اسمه مدرجًا في أحد جداول الانتخاب"[٥٠].لكن الإقتراح رفض رغم أنه تضمن فقط منح المرأة حق الانتخاب دون حقها في الترشيح لعضوية مجلس الأمة، في الجلسة رقم (٤٢٥/أ) المنعقدة في ١٩٨٢/١/١٩ بالفصل التشريعي الخامس، دور الانعقاد الثاني، بعد أن رفض المشروع سبعة وعشرون نائبًا، وأيده سبعة نواب فقط [٥١].

وكذلك انقسم أعضاء مجلس ١٩٨٢م حبين مؤيد، ومن أبرز أعضاءه أحمد الطخيم الذي ذهب إلى أن" مقارنة المادة الأولى من قانون الانتخابات مع بعض مواد الدستور تؤكد عدم شرعية المجلس، وطالب بعرض الأمر على المحكمة الدستورية، " [٥٢]. كذلك أيد العضو ناصر صرخوه حقوق المرأة السياسية، وقال:" إن الإسلام أكد على المساواة بين الرجل والمرأة، وهناك من يرفضون صفة المساواة اعتمادًا على بعض الآيات القرآنية كآيات القيمومة، وآيات الميراث . كما أيد العضو خالد الجميعان حق المرأة في ممارسة حقوقها السياسية حيث قال:" إننا نجد في الوزارات النساء المتعلمات تقريبًا أكثر من الرجال، فيجب أن ننظر إلى المرأة نظرة احترام، والمفروض أن تأخذ المرأة دورها في الحصول على حقها السياسي في الانتخاب" [٥٣].وأكد العضوجاسم الصقرأن المرأة نصف

المجتمع، والشريعة لا تعارض إعطاء المرأة أي حق سياسي، كمايرى أن لديها القدرة على تقييم الأمور، وتقييم المرشحين، ولا يرى أي حرج في اختيار المرأة لمن يمثلها في المجلس ، وبالتالي أعلن تأييده لمنح المرأة حق الانتخاب دون حق الترشيح(٥٤).

كذلك كان هناك نواب كثرعارضوا المشروع من أبرزهم العضو فيصل الدويش الذي رفض اقتراح منح المرأة الكويتية لحقوقها السياسية، حيث ذهب إلى أن" المرأة الكويتية قد أخذت كامل حقوقها في كنف الإسلام، فنجدها اليوم وكيلة وزارة ودكتورة ومدرسة ومعيدة في الجامعة، وأن المطالبات بهذا الحق عددهن في الاتحادات النسائية لا يتعدى خمسين امرأة، لأن المجتمع النسائي في الكويت لم يتوجه إلى هذه الاتحادات لأنه يعرف الأهداف التي تكمن وراء الأنشطة السياسية في الزج بالمرأة في المعترك السياسي". وذهب العضو هاضل الجلاوي إلى أن المرأة عندما تأتي مكشوفة الرأس، وقصيرة الثوب، ففي هذه الحالة لم تحافظ على دينها لكي تقبل شهادتها(٥٥).

أما العضو فلاح الحجرف فقد حمل الدولة وعلى رأسها سمو ولي العهد مسئولية هذه الحالة، وذهب إلى أن المرأة كنانتها بيتها، وحشمتها تربية أولادها، والحفاظ على بيتها، بدعوى أن المطالِبات لا يمثلن إلا ٢%، بينما هناك عريضة تحمل ٨٠٠ توقيع من نساء الكويت المسلمات ضد هذه المطالب، وأن إعطاء المرأة حق المشاركة السياسية يتعارض مع الشريعة الإسلامية. أما العضو خالد النزال فقد ذهب إلى" أن الجميع يكن كل الاحترام لأخواتنا النساء، ونحن كمجتمع نحتاج إليهن في تربية أجيال إسلامية صالحة، وإنتاجهن من الأجيال الصالحة أفضل من إنتاجهن في المجلس"(٥٦). وانتهى الحوار الذي دار حول حقوق المرأة السياسية في جلسة ٩ فبراير ١٩٨٢م برفض مشروع القانون الذي طرح على المجلس بلا طائل.

وفي الفصل التشريعي السادس(٥٧) قدم النائب عبد الرحمن الغنيم بتاريخ ١١ مارس ١٩٨٥م اقتراحًا بمشروع قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢م لانتخابات مجلس الأمة، والذي يمنح المرأة حقها في الانتخاب والترشح مع مذكرة تفسيرية، ولكنه قوبل بالرفض من لجنتي الداخلية والدفاع (٥٨)ثم أعيد مناقشة تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بمجلس الأمة عندما رفع رئيس مجلس الأمة الكويتي" أحمد السعدون" الاقتراح إلى الهيئة العامة للفتوى والتشريع على شكل استفسار، والتي انتهت إلى الفتوى رقم (١هـ/٨٥) ١١ مايو ١٩٨٥م بأن" طبيعة عملية الانتخاب تتناسب مع ما عليه الرجال من قدرة وخبرة واستعداد فطري، والرجال أقدر من المرأة على ذلك .... ،(٥٩)وقد ذهبت فيها إلى أن هناك تلازمًا بين حق الانتخاب وحق الترشيح لعضوية مجلس الأمة، فكل من يملك حق الانتخاب يملك حق الترشيح، وذلك طبقًا للمادة (٨٢) من الدستور، لذا يجب أن يكون الاقتراح شاملًا للأمرين معًا، ثم خلصت إلى أنه لا تجوز صور تزكية النساء استنادًا إلى قول الإمام مالك في المدونة (١٦١/٥) بأنه" لا تجوز تزكية النساء في وجه من الوجوه لا فيما تجوز فيه شهادتان، ولا في غير ذلك، ولا يجوز للنساء أن يزكين النساء ولا الرجال، وليس للنساء من التزكية قليل ولا كثير". وأكدت الهيئة على أن إقرار هذه الحقوق للمرأة سيؤدي إلى تفريطها في واجباتها الأسرية والاجتماعية الأخرى، ومطالبتها المساواة بالرجل عامة يخالف أحكام الشريعة الأخرى كالميراث والشهادة والقوامة(٦٠).

وفي عام ١٩٩٢م في الفصل التشريعي السابع تقدم النائب حمد الجوعان (٦١) لمجلس الأمة بمشروع قانون بتعديل المادة الأولى من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة بحيث يتقرر حق الانتخاب لكل كويتي ذكرًا كان أم أنثى، كما طالب بضرورة دراسة هذا الأمر دراسة متأنية، والوقوف على رأي الدين فيه؛ لأن (المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢) تنص على أنه لكل كويتي من الذكور بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة

ميلادية كاملة حق الانتخاب، ومقتضى هذا النص حرمان المرأة من حق الانتخاب، وبالتالي من حق المرأة الترشيح لعضوية مجلس الأمة؛ لأن المادة ٨٢ من الدستور تشترط في عضو مجلس الأمة أن تتوافر فيه شروط الناخب، وكذلك حرمانها من تولي منصب الوزارة، وهذه التفرقة بين الرجل والمرأة تتنافى مع المادة ٢٩ من الدستور والتي تنص على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، كما أنها تتنافى مع ثقافتها وعلمها، كما أن منح المرأة حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس النيابية هو السائد لدى معظم الدول العربية، إلا أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض أيضًا.

وفي برلمان ١٩٩٤م تقدم النواب علي البغلي، وجاسم حمد الصقر، وعبد المحسن جمال، وعبدالله النيباري في ٢٠ يوليو ١٩٩٤م باقتراح مشروع قانون يقضي بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بما يعطي للمرأة حق المشاركة السياسية لأنها تمثل نصف المجتمع، كما أنها أثبتت تفوقها في جميع الميادين، سواء في ميدان العلم حيث حصلت على أرقى المؤهلات التعليمية، ووقفت إلى جانب الرجل أستاذة وعميدة وباحثة، أو في ميدان العمل، حيث تبوأت جميع المناصب الحكومية وغير الحكومية، وأثبتت جدارتها وكفاءتها، كما لعبت المنظمات النسائية دورًا بارزًا في وجه الغاصب المحتل، وسارت في مظاهرات تعلن رفضها لوجوده، وتتمسك بوطنها إلى أن روت ترابه بدمائها الزكية، فسقط منهن عدد من الشهيدات، بيد أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض أيضًا كسابقه من الاقتراحات(٦١)

ثانيًا: السلطة التنفيذية وحقوق المرأة السياسية:

لم تتخذ الحكومة الكويتية في نقاشات عام ١٩٧٣م بشأن المشاركة السياسية للمرأة موقفًا سلبيًّا، بل دافعت عنهن عندما تعرضن لهجوم من قبل بعض أعضاء مجلس الأمة، وطالبت بشطب كل تهجم جرى عليهن، كما شاركت بالنقاشات عن طريق وزير الشئون الاجتماعية السيد حمد العيار " (٦٢).. وهو موقف مشرف، لكنها رغم ذلك تعاملت مع الحقوق السياسية للمرأة الكويتية بصورة جزئية؛ ففي حين أقرت مشاركة المرأة في كثير من المجالات والمناصب القيادية، فقد ترددت في إقرار حق الانتخاب والترشيح، ولأن مرحلة السبعينيات كانت مرحلة تجاذب سياسي بين الحكومة وكل من التيار الوطني بقيادة جاسم القطامي، والتيار القومي بقيادة أحمد الخطيب أدى ذلك إلى حل مجلس الأمة. كما أن حالة التجاذب السياسي دفعت الحكومة إلى دعم التيار القبلي والديني المحافظ كحليف في مواجهة التيارات الوطنية والقومية مما أثر سلبًا على مطالب المرأة بالحقوق السياسية كونها لا تلقى قبولًا لدى تلك التيارات المحافظة.

وفي الثمانينيات لم يتعد الدعم الحكومي لمشاركة المرأة السياسية حدود التصريحات الشخصية، ففي ١١ فبراير ١٩٨٠م أطلق سمو ولي العهد وقتها الشيخ سعد الصباح تصريحًا اعترف فيه بحق المرأة في المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الأمة، وكان لهذا التصريح ثقله السياسي؛ لأنه يمثل رأي الشخصية الثانية في الدولة، قال فيه:" إننا جميعًا نذكر للأخت الكويتية بالاعتزاز والتقدير الدور الكبير الذي أدته وتؤديه في صمت ومثابرة لخدمة الوطن والمجتمع داخل الأسرة وخارجها على امتداد تاريخ الكويت، وقد آن الأوان في رأيي ليأخذ تقديرنا لدور المرأة الكويتية صورته العملية الفعالة بأن ندعوها إلى المشاركة في انتخاب أعضاء المجالس النيابية، وسأعمل على طرح هذا الأمر للدراسة والمشاورة حتى يجد سبيله للتنفيذ في وقت قريب". لكن الجمعيات النسائية آنذاك أضاعت هذه الفرصة التاريخية، ولم تحرك الرأي العام، وتحوله إلى فعل حقيقي لتنهي هذا الموضوع. وأثناء المؤتمر الصحفي الذي عقده سمو ولي العهد على أثر صدور المرسوم

الأميري بدعوة مجلس الأمة للانتخاب في النصف الأخير من عام ١٩٨٠م بعد فترة توقفه، جاء سؤال أطلقه الصحفي عبدالله الشيتي حول هذا الأمر لولي العهد فأجاب:" إنني شخصيًا أؤيد ذلك، والأمر متروك لمجلس الوزراء"[٦١]... وعلى الرغم من تلك التصريحات الإيجابية لم يحدث أي تغيير في الموقف، فعند صدور قانون الانتخاب المعدل في ١٩٨٠/٩/٦م تم الإبقاء على المادة الأولى دون تعديل . وعندما قدم عضو مجلس الأمة أحمد الطخيم اقتراح تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب عام ١٩٨٢م التزمت الحكومة جانب الحياد، وامتنعت عن التصويت لرصد كافة الآراء والاتجاهات.

وجاء الاحتلال العراقي للكويت ليحدث تحولًا كبيرًا في مسيرة الحقوق السياسية للمرأة الكويتية ، فكان إقرار حقوق المرأة السياسية إحدى أهم توصيات مؤتمر جدة عام ١٩٩٠م. وبعد تحرير الكويت خرجت أصوات حكومية، وأخرى شعبية تطالب بمساواة المرأة بالرجل في حق المشاركة السياسية حتى أن حاكم الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ذهب في إحدى خطبه السياسية عام ١٩٩١م إلى" أن أهم التغيرات على المستوى السياسي في مرحلة ما بعد التحرير هي توسيع مجال الشورى والمشاركة الشعبية، وذلك على ثلاثة محاور منها: إجراء الانتخابات النيابية خلال عام ١٩٩٢م، ودراسة مشروع مشاركة المرأة في الحياة النيابية لتقوم بكامل دورها في بناء المجتمع" [٦٢]..

كما أن سمو ولي العهد آنذاك الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح أكد أكثر من مرة موافقته على حق المرأة في المشاركة السياسية؛ ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده مع رؤساء تحرير الصحف المحلية بتاريخ ١٩٩١/١٠/١٥م أجاب عن رأيه بالنسبة لمشاركة المرأة في الحياة النيابية قائلًا:" كلكم تابعتم ما قامت به أخواتنا وبناتنا من أعمال وطنية مشرفة، ولقد أثبتت المرأة الكويتية مكانتها ودورها الفعال في بناء المجتمع الكويتي وخصوصًا أثناء الاحتلال الغاشم، وقد شاركت في أعمال المقاومة ودعم الصمود في مواجهة هذا الاحتلال، ولا شك بأنكم اطلعتم على المناقشات التي جرت في المجلس الوطني حول هذا الموضوع، حيث تم الاتفاق على إحالته للجنة المختصة للمزيد من الدراسة " [٦٣].

لكن عند تصديق الكويت عام ١٩٩٤م على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أبدت تحفظها على الفقرة (أ) من المادة السابعة التي تكفل للمرأة أن تكون على قدم المساواة مع الرجل بحق التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والأهلية التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ لتعارض تلك الفقرة مع القانون رقم (٣٥) المنظم لانتخابات أعضاء مجلس الأمة لعام ١٩٦٢م الذي جعل هذا الحق للرجل فقط رغم أن الدستور الكويتي نص على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الجنس. كما تُصر الدولة من خلال مؤسساتها على تكريس التمييز بالتحفظ على الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتغيير أو إبطال النظام القائم من القوانين والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزًا ضد المرأة في الميدان السياسي[٦٤]..

كان استمرار مطالبات الحركة النسائية الكويتية بالحقوق السياسية للمرأة وراء ظهور تجمعات أيدت هذا المطلب، وأدرجتها ضمن برامجها الانتخابية لمجلس الأمة، حيث رأى" تجمع الأحرار الديمقراطيين" أن الدستور الكويتي أقر مبدأ المساواة بين المواطنين جميعًا، ومن ثم فإن كافة الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور يسري نطاقها على المرأة بذات المقدار الذي يسري على الرجل دون تمييز. ولعل من الظلم بمكان أن يُفسح حق الانتخاب لرجل جاهل لا يعي مسئولياته السياسية، وتحرم من ذلك الحق امرأة نالت قسطًا وافرًا من الوعي والتعليم، وأسهمت في بناء المجتمع ونموه وتقدمه[٦٥].كذلك جاء ببرنامج "العمل الوطني لنواب الشعب" في فقرته الثامنة أن" في المجتمع الكويتي- كما

في الكثير من المجتمعات المتخلفة- تأخذ مسألة الدفاع عن حقوق المرأة مكانًا بارزًا بين قضايا العمل الوطني التقدمي، لأن التحرر والتقدم الاجتماعي لا يكون كاملًا بدون تحرير المرأة، واستخدام كامل طاقة المجتمع البشرية بنصفيه الرجال والنساء أحسن استخدام، ومساعدة المرأة للقيام بدورها كأم وعاملة في المجتمع، كذلك اعتبر" التجمع الوطني" أن المرأة والرجل متساويان تمامًا في حقوق وواجبات الملكية، وتلقي العلم، والكرامة الإنسانية، وحق التعبير عن رأيها، وأن الرجل والمرأة متساويان تمامًا هما في الأعمال المتعلقة بالإدارة والثقافة وحرية البحث العلمي والبحث الاجتماعي، والحق في أن تُنتخب وتُنتخب بجميع المجالس والهيئات سواء كانت مجالس سياسية أم إدارية أم مهنية[٦٦]. .

وفي الوقت الذي ظهرت فيه تجمعات أيدت حقوق المرأة- بما فيها حق المشاركة السياسية- كانت هناك تجمعات تعارضه مثل الحركات الإسلامية ،وقد تبنت ذلك عدد من الجمعيات النسائية الدينية الرافضة لمشاركة المرأة السياسية، [٦٧]..ومن بينها جمعية بيادر السلام' واللجنة النسائية التابعة لجمعية الإصلاح التي أسسها الإخوان المسلمون في يونيو ١٩٨٣م، والجمعية النسائية الدينية التي أنشئت عام ١٩٨٢م وعرفت بجمعية الرعاية الإسلامية، وذلك من أجل توفير عدد من البدائل للجمعية الدينية النسائية [٦٨]..وبلغ رفض هذه الجمعيات أن سعاد الجار الله رئيسة اللجنة النسائية في جمعية الإصلاح رأت" أن اهتمام المرأة يبرز من خلال أدوارها الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية التي تستطيع بها التأثير على القرار، وليس من خلال حقها السياسي فقط" [٦٩].وشكل أعضاء هذه الجمعيات مع الصامتين في مجلس الأمة وأعضاء الاتجاه المعارض لحقوق المرأة ثقلًا عدديًّا في مجلس الأمة وجبهة مشتركة ضد منح المرأة حقها في الترشيح والانتخاب خلال جلسة ١٩٨٢/١/١٩م، كما وقعت أكثر من ألف امرأة من الاتجاه النسائي المعارض لحقوق المرأة السياسية عريضة تشكر فيها مجلس الأمة على رفض مشروع القانون الذي تقدم به النائب "أحمد الطخيم" لإعطاء المرأة حق الانتخاب. وفي عام ١٩٩٢م قُدمت عريضة مماثلة إلى مجلس الأمة موقعة من (٣٠٠) امرأة تؤكد أن إعطاء المرأة حقوقها السياسية مخالف للشريعة الإسلامية. كماقُدمت عريضة إلى مجلس الأمة موقعة باسم" رائدات مسجد العلبان" يؤكدن رفضهن لهذه الحقوق[٧٠].

استطاعت المرأة الكويتية خلال مسيرة مطالباتها لنيل حقوقها السياسية في فترة السبعينيات والثمانينيات على بعض هذه الحقوق؛ حيث عُينت نبيلة الملا في الوفد الكويتي الدائم بالأمم المتحدة، وعملت في المحاماة أمثال سعاد الجاسم ولولوة رشيد، وخاضت بكل القضايا، كما أصبحت الدكتورة "شفيقة البتسكي" أول عميدة كلية في جامعة الكويت، وصدرت عدة مراسيم أميرية تتضمن تعيين نساء في مراكز المسئولية بالدولة؛ ففي تاريخ ١٩٧٩/٤/٤م صدر المرسوم بتعيين" فضة الخالد" وكيلة مساعدة بوزارة التربية، وبتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٩م صدر مرسوم آخر بتعيين كلٍّ من" زليخة حبيب" و" رجاء الدوسري" بدرجة محام من فئة (أ) بإدارة الفتوى والتشريع، كما تم اختيار السيدة" مريم عبد الملك الصالح" كعضو في لجنة مراجعة قانون الأحوال الشخصية، وانتُخبت نائبة لرئيس اللجنة [٧١]. وكذلك عملت المرأة في السلك الدبلوماسي فأصبحت هناك سفيرة كويتية في الخارج، وتم تعديل أوضاع المرأة في العمل بأن نالت علاواتها الاجتماعية والأجازات والتسهيلات الأخرى للأم العاملة.وعلقت نورية السداني على هذه المكتسبات بأن" بعض المكاسب التي حصلت عليها المرأة الكويتية جاءت بعد كفاح ونضال قدمت فيه تضحيات كبيرة بإنكار ذات شديد"[٧٢].

*** ولكن .. هل استطاعت المرأة الكويتية الحصول على مكتسباتها ؟ ومتى ؟**

تحملت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية مواصلة النضال لنيل المرأة الكويتية حقوقها السياسية، فنظمت في عام ١٩٩٥م منتدى" الوضع الراهن للمرأة الكويتية والنظرة المستقبلية"، ناقشت فيه وضع المرأة الكويتية في اتفاقية التمييز ضد المرأة، ودافعت عن الحق السياسي لها. كما شاركت في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥م بوفد قدم أوراقًا عن وضع المرأة الكويتية محليًّا وعالميًّا[٧٣].وبمناسبة يوم المرأة العالمي في ٨ مارس ١٩٩٦م عقدت ندوة بعنوان" الحقوق السياسية للمرأة الكويتية"، ناشدت فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة منح المرأة حقوقها السياسية، وأصدرت بيانًا باسم جمعيات النفع العام نشر في الصحف المحلية [٧٤]. كما نظمت تجمعًا صامتًا مع عدد من جمعيات النفع العام استخدمت فيه اليافطات، ودارت حوارات بين المعتصمين والسيد أحمد السعدون– رئيس مجلس الأمة- ونواب من المجلس حول حصول المرأة على حقوقها السياسية. كذلك نظمت مسيرة احتجاج وزعت فيها بيان استنكار، كما عقدت العديد من الندوات استضافت فيها عددًا من المؤيدين والمعارضين للحق السياسي للمرأة، ومؤتمرات صحفية شارك فيها عدد كبير من الصحافيين والإعلاميين وممثلي وكالات الأنباء العالمية لإثارة القضية على مستوى الرأي العام. وتقدمت الجمعية– ممثلة في لجنة قضايا المرأة– بكتاب إلى سمو أمير البلاد، وكتاب إلى سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، وكتاب آخر إلى رئيس مجلس الأمة للمطالبة بتعديل قانون الانتخاب عملًا بما جاء به الدستور الكويتي. وفي عام ١٩٩٧م عقدت الجمعية حلقة نقاشية بعنوان" ماذا تريد نساء الكويت من مجلس الأمة" لتوعية المرأة بالقضايا العامة، وركزت على مشاركة المرأة في القرار السياسي . واستكمالًا للتحرك فإنه في عام ١٩٩٨م قابلت مجموعة من عضوات الجمعية رئيس لجنة الشئون التشريعية لمناقشة قرار اللجنة الرافض لإعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح. كما توجهت- لجنة قضايا المرأة- برسالة إلى معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك [٧٥].

ثم أصدر سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح مرسومًا بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٩م يمنح فيه المرأة الكويتية حقها في الانتخاب والترشيح [٧٦]، وفي ١٦ مايو ١٩٩٩م عقد مجلس الوزراء اجتماعًا تطرق فيه الى قرار إصدار مرسوم لمنح المرأة الكويتية كامل الحقوق السياسية في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية" [٨٧]،فتوجه أول وفد نسائي شعبي ضم عدد من القيادات النسائية في ١٧ مايو من عام ١٩٩٩م لمقابلة الشيخ" جابر الأحمد الجابر الصباح"، وتقديم الشكر له على مبادرته بإعطاء المرأة الكويتية كامل حقوقها السياسية، وبعدها بستة أيام توجهت إلى" قصر بيان" وفود تمثل ٣٥ جمعية من جمعيات النفع العام لتقديم الشكر والامتنان إلى أمير البلاد وولي العهد رئيس مجلس الوزراء،[٧٧]،وألقت رئيسة الجمعية" شيخة النصف" كلمة أعربت فيها عن عظيم الشكر لمنح المرأة حقوقها السياسية [٧٨]،،إلا أنه قوبل بالرفض من القوى المحافظة والتيارات الإسلامية المعارضة لمنح المرأة حقوقها السياسية. وفي يوليو من عام ٢٠٠٠م رفضت المحكمة الدستورية أربع دعاوى طعنت في دستورية الحظر على تصويت المرأة في قانون الانتخاب، وبدءًا من عام ٢٠٠١م صوت البرلمان على مسودات تعديل متعددة لمنح المرأة الحق في التصويت دون الترشيح في البرلمان، وفي هذه الفترة أدركت الجمعية أهمية إقامة تحالفات مع منظمات كويتية أخرى كجمعية الخريجين وغيرها ، و إقامة علاقة وثيقة مع حركة المرأة الدولية من خلال مشاركاتها في مؤتمرات المرأة تحت رعاية الأمم المتحدة لإتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية [٧٩]،.وفي جلسة ١٧ مايو ٢٠٠٥م استطاعت حكومة الشيخ" صباح الأحمد" تمرير قانون الانتخاب

بإعطاء الحقوق السياسية للمرأة بأغلبية (٣٥) صوتًا، ورفض (٢٣) صوتًا، وامتناع نائب واحد. وبدأت المرأة رحلة المشاركة السياسية الأولى في انتخابات عام ٢٠٠٦م، ولكنها لم تتمكن من الفوز بأي مقعد نيابي رغم وصول نسبة المرشحات إلى ٦٥%، إلا أن نسبة مشاركة النساء في الانتخاب لم تتعد ٣٥%، لتخذل المرأة الناخبة المرأة المرشحة، وأقصت النتائج بعض مناصري حقوق المرأة، وزادت الحركة الدستورية والإسلامية أعضاءها بأصوات النساء المعارضات لنيل المرأة حقوقها السياسية [٨٠]. وفي برلمان عام ٢٠٠٩م دخلت المرأة الكويتية لثاني مرة كمنافسة على مقعد في مجلس الأمة، وشهد نجاح (٤) نساء للمرة الأولى في تاريخ الكويت، وعلى إثر ذلك قامت الجمعية الثقافية النسائية بالاحتفال بفوز المرأة الكويتية بعضوية مجلس الأمة ٢٠٠٩/٥/١٩– بمقر الجمعية تحت شعار (لنحتفل معًا) ،[٨١]غير أن المرأة غابت عن مجلس ٢٠١٢م، ثم عادت ثلاث نائبات في مجلس ديسمبر ٢٠١٢م، ثم تراجع العدد إلى واحدة في انتخابات ٢٠١٣- ٢٠١٦م .

Abstract

Kuwaiti women's movement and political participation (1962 - 1994 AD)

By Nawal Khalaf

The study bore the title Women's Movement and Women's Political Participation (1962 - 1994 AD), and in the first section it dealt with the attempts of women's movements to struggle for the recognition of women's rights in Kuwait, especially since the implementation of this right for women was extremely difficult. Because society did not expand its horizon as hoped to make women assume this task despite the Kuwaiti constitution's affirmation of equality in political rights between men and women, and it was not accepted by society like other demands related to women, such as the right to education or work, and social participation

As for the second section, it was entitled "Kuwaiti women's tools to raise the issue of political participation," in which it reviewed the means used by women to raise the issue of their political rights, such as conferences, which came at the forefront of the methods used by the Kuwaiti women's movement to raise their issues, as well as newspapers, which are credited with mobilizing women's issues and their glow. Socially and politically, as well as lectures and seminars, which the women's movement used to raise its voice loudly, demanding its political rights, and the legitimate right to vote and stand for election. And its role in mobilizing international public opinion in general and Kuwait in particular to support the right of Kuwaiti women to equality with men as stipulated in Sharia and the constitution.

As for the third section, it was titled "Society and the Women's Movement's Demand for the Political Rights of Women, which divided it into two parts. The first section dealt with the position of the National Assembly, which represents the supreme legislative authority in Kuwait, and was divided into two currents. For this right, which represented an obstacle to the recognition of this right for a long time. As for the second part, it dealt with the position of the executive authority on women's political rights. Finally, the historic decision of Sheikh Sabah Al-Ahmad was reviewed, which gave Kuwaiti women their full political rights without any diminution of the roles they played at the level of The world in general, and Kuwait in particular, and how Kuwaiti women were able to obtain all their gains to play their full role in Kuwaiti society.

هوامش

١. بندرعايد الظفيري، المشاركة السياسية للمرأة الكويتية رؤى متعددة، الكويت، ١٩٩٥م، ص ٥٧.
٢. دستور دولة الكويت الصادر عام ١٩٦٢م، ص ١١.
٣. دستور دولة الكويت الصادر عام ١٩٦٢م، ص ١٢.
٤. جريدة الوطن، جريدة يومية كويتية، عامر جبار فالح" المرأة والفطرة الطبيعية"، الكويت، العدد ٣٩٤/٥٩٤٨، تاريخ النشر ١٩٩٢/٢/٣٠م.

٥. محمد منيف العجمي، المشاركة السياسية في الكويت، رصد الواقع واستشراف المستقبل، الجيزة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص ٢٤٧.
٦. زينب علي رحومة، الحقوق السياسية للمرأة في دول الخليج العربي" دراسة مقارنة بين النظم الكويت– قطر- البحرين"، منشورات زين الأدبية والحقوقية، ليبيا، ٢٠١٦م ، ص ٩٧- ٩٩.
٧. نورية السداني" من مذكراتي خلال سبعة عشر عامًا ونصف ١٩٦٣- ١٩٨٠م"، ج٢، الكويت، ص ٣٤٧.
٨. خالد الغنيم: هو خالد صالح الغنيم (١٩١١- ١٩٩٠م)أول شخص يترأس مجلس الأمة دورتين متتاليتين مابين١٩٧٥- ١٩٦٧م، توفي عام ١٩٩٠م. انظر: فيصل أحمد عثمان الحيدر، رواد الديمقراطية في الكويت من عام ١٩٢١م حتى عام ١٩٩٦م، ط١، ١٩٧٧، الكويت، ص ٢١.
٩. لجنة البحوث والدراسات والمعلومات، مسيرة المرأة الكويتية في ١١عامًا من خلال جمعية النهضة الأسرية، مرجع سابق، ص ٧٧.
١٠. أبرار أحمد ملك، نورية السداني- فارسة على جواد الزمن، الكويت، ٢٠٠٤م ص ٣٨٤.
١١. الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، عطاء ووفاء، مرجع سابق، ص ٣٩.
١٢. هيلة حمد المكيمي، العوامل المؤثرة في حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد (٣)، المجلد (٣٨)، الكويت، ٢٠١٠م، ص ٢٤.
١٣. مضابط مجلس الأمة، جلسة رقم ٤٢٦، الثلاثاء ٩ فبراير ١٩٨٢م ص ١٩٠.
١٤. سعد محمد العتيبي، الوثيقة" قرار ١٦ مايو ١٩٩٩م وأحداث متسارعة ورواية شاملة لحقوق المرأة السياسية، الكويت، ١٩٩٩، ص ١٠٣.
١٥. جريدة الوطن، جريدة يومية كويتية، الصادرة بتاريخ ٣١ ربيع الأول ١٤٠٣ه/ ٢٦ يناير ١٩٨م، عدد ٢٥١٢، ص ١٥
١٦. الجمعية الثقافية النسائية الاجتماعية، مذكرة التحرك السياسي للجمعية الثقافية، الكويت، ص ٢٠٢.
١٧. القبس، جريدة يومية كويتية، العدد ٧١١٢، تاريخ النشر في ٥ أبريل ١٩٩٣م، ص ١٠.
١٨. هيلة حمد المكيمي، مرجع سابق، ص ٢٤.
١٩. الجمعية الثقافية النسائية الاجتماعية، مذكرة التحرك السياسي للجمعية الثقافية، مرجع سابق، ص ٢٠٥.
٢٠. نورية السداني، تاريخ المرأة الكويتية، من مذكراتي خلال سبعة عشر عامًا ونصف ١٩٦٣- ١٩٨٠م، مرجع سابق، ص ٣٨٦.
٢١. جريدة الوطن، جريدة يومية كويتية، أحمد الفضلي، ثلاثة عناصر نسائية للوطني، بيننا الدستور، الكويت، العدد ٥٦٧٧، ٢٨ نوفمبر ١٩٩١م.
٢٢. محمود حربي، مسيرة الديمقراطية الكويتية الطريق إلى انتخابات ٢٠١٦م، سلسلة التقارير الاستراتيجية، الكويت، ٢٠١٧م، ص ١٧.
٢٣. نورية السداني، أربعون عامًا من التاريخ الخليجي والعربي والدولي، مرجع سابق، ص ٩٩.
٢٤. الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، عطاء ووفاء، مرجع سابق، ص ص ٦٦، ٦٧.
٢٥. جريدة السياسة الكويتية، جريدة يومية، صدرت في ديسمبر ١٩٧٣م، السنة الثامنة، العدد ١٩٥٣، ص ١.
٢٦. نورية السداني، المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية ما بين عامي ١٩٧١، ١٩٨٢م، مرجع سابق، ص ٨٠.
٢٧. جريدة الوطن، جريدة يومية كويتية، صدر بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨٢م/ ٢٥ ربيع الأول ١٤٠٣ه، \عدد ٢٥٠٦، ص ١٢.
٢٨. نورية السداني، المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة ما بين عامي ١٩٧١، ١٩٨٢م، مرجع سابق،ص ٧٤- ٨٨.
٢٩. جريدة الوطن، جريدة يومية كويتية، بدرية العوضي، هل أهدر قانون الانتخابات نصوص الدستور الكويتي، العدد ٥٦٧٩-١٢٥، تاريخ النشر ١٩٩١/١١/٣٠م، ص ١- ١٥.
٣٠. نورية السداني،" المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة ما بين عامي ١٩٧١، ١٩٨٢م"، مرجع سابق، ص ٩٤.
٣١. لجنة البحوث والدراسات والمعلومات،" مسيرة المرأة الكويتية في ١١ عامًا من خلال جمعية النهضة الأسرية"، مرجع سابق، ص ٧٥، ٧٦.

٣٢. زينب علي رحومة، مرجع سابق، ص ١١٧.
٣٣. سلمى ناصر العجمي، المنظمات الأهلية بالكويت، التقرير السنوي للمنظمات الأهلية العربية لعام ٢٠٠٤م، دار نوبار للطباعة، مصر، ٢٠٠٥م، ص ٣١٢، ٣١٣.
٣٤. يوسف غلوم علي، حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ١١٨، السنة ٣١، ٢٠٠٥م، ص ١٩.
٣٥. عبدالرزاق خليفة الشايجي، انتخاب المرأة..نظرة دستورية، صحيفة الوطن، عدد ٦٧٠/٦٢٢٤، الكويت، تاريخ النشر ١٩٩٣/٦/٨م.
٣٦. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٣١٨، السبت ٢٤ فبراير١٩٧٣م، ص ص ٦٦- ٨٤.
٣٧. محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية السياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧م، ص ٢٣٧.
٣٨. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٣٢٠، السبت ١ ديسمبر ١٩٧٣م، ص ص ٣٩- ١٠٨.
٣٩. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٣٢٠، السبت ١ ديسمبر ١٩٧٣م، ص ٤٦- ٦٢.
٤٠. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٣٢٠، السبت ١ ديسمبر ١٩٧٣م، ص ٥٤- ٧٦.
٤١. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم 321، السبت ٨ ديسمبر ١٩٧٣م، ص ص ٨٥، ٨٦.
٤٢. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم 321، السبت ٢٣ ٨ ديسمبر ١٩٧٣م، ص ص ٨٢، ٨٣.
٤٣. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٣٢٠، السبت ٦ ١ ديسمبر ١٩٧٣م، ص ٨٤.
٤٤. محمدمنيف العجمي، المرأة الكويتية والمشاركة السياسية نظرة علمية تحليلية، مرجع سابق، ص ١١٥، ١١٦.
٤٥. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٣٢٠، السبت ٦ ١ ديسمبر ١٩٧٣م، ص ٥٨.
٤٦. القبس، جريدة يومية كويتية، وثيقة رقم ٣٧، تاريخ النشر ٢٠١١/١/٦.
٤٧. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٤٢٥/أ، السبت الموافق ١٩ يناير ١٩٨٢م، ص ٢٩٠.
٤٨. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٤٢٥/أ، السبت ١٩ يناير ١٩٨٢م، ص ص ٢٨٦- ٢٩١.
٤٩. جريدة القبس، جريدة يومية كويتية، العدد ٣٥٠٢، تاريخ النشر يوم ١٠ فبراير ١٩٨٢م.
٥٠. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٤٢٥/أ، السبت ١٩ يناير١٩٨٢م، ص ٣٠٣.
٥١. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٤٢٥/أ، السبت ١٩ يناير ١٩٨٢م، ص ص ٣٠٥، ٣٠٦.
٥٢. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٤٢٦/أ، الثلاثاء ٩ فبراير١٩٨٢م، ص ٤٢.
٥٣. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٤٢٦/أ، الثلاثاء ٩ فبراير ١٩٨٢م، ص ٧٤.
٥٤. بدأ الفصل التشريعي السادس من يوم السبت ١٧ جمادى الآخرة، الموافق ٩ مارس ١٩٨٥م، إلى يوم الثلاثاء ٢٥ شوال ١٤٠٦ه الموافق ٢ يوليو ١٩٨٦م. انظر مضابط مجلس الأمة، الفصل التشريعي السادس، دورا الانعقاد" الأول والثاني".
٥٥. مضابط مجلس الأمة، جلسة رقم ٤٩٤،الثلاثاء ١١ مارس ١٩٨٥م، ص ٢١٢- ٢١٦.
٥٦. جريدة الوطن، جريدة يومية كويتية، فتوى الأوقاف سنة ١٩٨٥ حول عدم مشاركة المرأة سياسيًّا، الكويت، مقال نشر بتاريخ: ٢٠٠٣/١٠/٤م.
٥٧. عبد الرزاق الشايجي، وزارة الأوقاف تصدر فتوى بحرمة انتخاب المرأة، صحيفة الوطن، الكويت، العدد ١٨٥٧/٧٤١١، بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٩م.
٥٨. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم 582، الأثنين ١٢يونيو ١٩٨٦م ص ٨٤- ٨٩.
٥٩. مضابط مجلس الأمة، ، جلسة رقم (٦٦٠) بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٩٤م ص ٩٥.
٦٠. مضابط مجلس الأمة، الجلسة رقم ٣١٨، السبت ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣م، ص ٦٦-٨٤.
٦١. نورية السداني، المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية، مرجع سابق، ص ص ٦٤- ٦٦.
٦٢. عبد الرزاق خليفة الشايجي، انتخاب المرأة .. نظرة دستورية، مرجع سابق، ص ٥٠.
٦٣. بندر عايد الظفيري، مرجع سابق، ص ٦٠.
٦٤. بدرية عبد الله العوضي، مرجع سابق، ص ٣٣٩، ٤١٠.
٦٥. نورية السداني، تاريخ المرأة الكويتية، من مذكراتي خلال سبعة عشر عامًا ونصف ١٩٦٣- ١٩٨٠م، مرجع سابق،

66.)))-))Al-Mughni, H. Women in Kuwait, the politics of gender. London: Saqi Book. 2001, p.95.
67. Al-Mughni, H. Women in Kuwait, the politics of gender, op.cit, p.101-105.

٦٨. مقابلة شخصية قامت بها هيلة حمد المكيمي مع السيدة سعاد الجار الله في ١٤ فبراير من سنة ٢٠٠٨م في مقر اللجنة النسائية لجمعية الإصلاح الاجتماعي، هيلة حمد المكيمي، مرجع سابق، ص ٢٣.
٦٩. عبد الرازق الشايجي، فتاوى وكلمات لحكماء الإسلام قديمًا وحديثًا حول حكم تمكين المرأة من الترشيح والانتخاب، الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، ١٩٩٢، ص ٩٨.
٧٠. نورية السداني، تاريخ المرأة الكويتية، من مذكراتي خلال سبعة عشر عامًا ونصف ١٩٦٣- ١٩٨٠، مرجع سابق، ص ٢٩١.
٧١. محمد منيف العجمي، المرأة الكويتية والمشاركة السياسية نظرة علمية تحليلية، مرجع سابق، ص ١١٤.
٧٢. جامعة الكويت، مركز معلومات الكويت والخليج، وحدة المعلومات. جريدة السياسة، عشية انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة" السياسة" تستطلع آراء المواطنين في شأن ترشيح وانتخاب الكويتية لمجلس الأمة، تاريخ النشر: ١٩٩٥/٨/٢، العدد: ٩٦٠٩، الكويت.
٧٣. فايزة عياد، فاطمة العوضي، خمسون عامًا من العمل من أجل المرأة والمجتمع، الجمعية الثقافية النسائية الكويتية، الكويت، ص ص ٢٦- ٢٩.
٧٤. الجمعية الثقافية النسائية الكويتية ،خمسون عامًا من العمل من أجل المرأة والمجتمع،،الكويت،ص ٢٧-٣٠.
٧٥. الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية،كتاب المرأة الكويتية والمطالبة بالحقوق السياسية،الكويت،ص ٢٦- ٢٩.
٧٦. سعد محمد العتيبي، الوثيقة" قرار ١٦ مايو ٩٩ وأحداث متسارعة ورواية شاملة لحقوق المرأة السياسية، الكويت، ١٩٩٩، ص ص ٢٣، ٢٤.
٧٧. محمود حربي، مسيرة الديمقراطية الكويتية الطريق إلى انتخابات ٢٠١٦، سلسلة التقارير الاستراتيجية، الكويت، ٢٠١٧م.ص ١٩.
٧٨. تقريرالجمعية الثقافية عن" المشاركة السياسية للمرأة،الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية،الكويت،ص٢٩-٣٠
79. -islam, democracy and the status of women: the case of kuwait, PhD thesis, columbus, OH: ohio state university.
٨٠. يوسف غلوم علي، حقوق المراة السياسية والرأي العام في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١١٨، السنة ٣١، يوليو ٢٠٠٥م، ص ١٩.
٨١. المرأة الكويتية والمطالبة بالحقوق السياسية، كتاب الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الكويت، ص ٥٧.